العرب
الأربعاء 2019/10/30
السنة 42 العدد 11513

سيكو المصرية تبدأ تصدير هواتفها الذكية إلى أوروبا

اختبار جدي للقدرة التنافسية للصناعات المحلية

دخلت شركة سيكو المصرية في مغامرة طموحة بالبدء مطلع نوفمبر المقبل، بتصدير هاتف ذكي إلى ألمانيا كنقطة انطلاق للتوسع في أوروبا، ويرى محللون أن الخطوة تمثل اختبارا جديا للآفاق المستقبلية لعموم الصناعة المصرية.

منعطف حاسم للأجهزة المصرية الصنع

القاهرة - كشفت شركة سيكو مصر لصناعات السيليكون أمس أنها ستبدأ تسويق باكورة هواتفها الذكية والمحلية الصنع في أوروبا، في خطوة طموحة تمثل اختبارا كبيرا لقدرتها التنافسية.

وأكد محمد سالم رئيس مجلس إدارة سيكو تيكنولوجيز في مقابلة مع وكالة رويترز أن الشركة ستبدأ تصدير أجهزتها المحمولة من مصنعها في صعيد مصر جنوبي القاهرة إلى ألمانيا في الشهر المقبل على أن تعقبها دول أوروبية أخرى.

وكانت الشركة قد طرحت في فبراير العام الماضي، أول هاتف محمول أطلقت عليه اسم "نايل اكس" في السوق المحلية بسعر يبلغ نحو 238 دولارا، في 8 طرازات تدعم شبكات الجيل الرابع وتعمل بنظام تشغيل غوغل أندرويد.

وقال سالم إن "سيكو مصر وقعت في أكتوبر الجاري اتفاقية مع وكيل حصري قوي في بعض الدول الأوروبية للتصدير".

وأضاف "سنبدأ التصدير من الصعيد إلى ألمانيا وهولندا والنمسا وبعدها السويد والنرويج وفنلندا بالعلامة التجارية سيكو".

وأكد أن البداية ستكون بألمانيا في نوفمبر بهاتف سيكو إنفينتي ماكس ذلك "بجانب تواجدنا في السعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان".

وتابع "بدأنا التصدير إلى ساحل العاج هذا الأسبوع... التصدير يمثل نحو 25 بالمئة من الإنتاج. ونستهدف تصدير أكثر من 50 بالمئة من الإنتاج نهاية العام المقبل عندما نصدر للدول الأوروبية التي نستهدفها".

ووفق البيانات الرسمية للشركة، تبلغ الطاقة الإنتاجية لمصنع الشركة في أسيوط بصعيد مصر حاليا نحو مليوني جهاز سنويا.

وقال سالم الذي بدأت شركته العمل في ديسمبر 2017 إن سيكو "وقعت اتفاقيات مع ثلاث شركات صينية لتصنيع هواتف لها للتصدير إلى أفريقيا وللطرح بالسوق المصرية".

محمد سالم

نستهدف تصدير أكثر من نصف الإنتاج بنهاية العام المقبل

وأضاف "بدأنا التصنيع لها منذ شهر وأول تلك المنتجات ستُوزع داخل السوق المصرية الأسبوع المقبل"، لكن سالم رفض الخوض في أي تفاصيل مالية عن الاتفاقيات أو الكشف عن أسماء الشركات نظرا لسريتها.

وأوضح رئيس سيكو خلال المقابلة التي جرت بمكتبه في القاهرة أن نسبة التصنيع المحلي حاليا تتراوح ما بين 34 و48 بالمئة بالمئة من الهاتف وفقا للمنتج، مشيرا إلى أن الشركة تعتبر أول كيان في أفريقيا يصنع الهاتف محليا ولا يقوم بتجميعه فقط.

ومن المتوقع أن تبدأ سيكو العام المقبل زيادة نسبة المكون المحلي من خلال بعض الأجزاء البلاستيكية بالهواتف ليصل إلى نحو 61 بالمئة تصنيع محلي خلال الربع الثاني من 2020.

وتمتلك عائلة سالم 80 بالمئة من سيكو مصر بينما تمتلك الحكومة المصرية النسبة المتبقية من خلال وزارة الاتصالات وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وحاليا، تبلغ الحصة السوقية للشركة نحو أربعة بالمئة ومن المتوقع ألا تقل عن سبعة بالمئة بنهاية العام المقبل رغم الخسائر التي تكبدتها في العام الماضي.

ويؤكد الرئيس التنفيذي لسيكو البالغ رأس مالها مئتي مليون جنيه (12.43 مليون دولار) أن الشركة ستتحول إلى الربحية في العام المقبل.

ويعتمد ذلك على زيادة رأس مال الشركة المقرر في العام المقبل مع زيادة مبلغ الاستثمار إلى 31 مليون دولار من 27.9 مليون دولار في الوقت الحالي.

ولدى سيكو مصر تسعة طرازات من الهاتف المحمول وطراز واحد من الكمبيوتر اللوحي في السوق المحلية.

وقال سالم، الذي تمتلك شركته ثمانية مراكز صيانة تضم 750 موظفا وعاملا "سننتقل من تصنيع الهاتف الكمبيوتر اللوحي (تابلت) فقط إلى تصنيع منتجات أخرى إلكترونية مثل التلفزيونات وأجهزة التقاط بث الأقمار الاصطناعية (ريسيفر) وعدادات الكهرباء وماكينات الدفع الإلكتروني".

وأضاف "سنبدأ بالريسيفر في الربع الأول من عام 2020 ثم عدادات الكهرباء والتلفزيون بإضافة خطوط إنتاج جديدة".

وبتمويل ذاتي ستضخ الشركة لتوسيع نشاطها حوالي 4.66 مليون دولار بهدف إنتاج تلك المنتجات الجديدة.

احتجاجات لبنان تنذر بأزمة وقود وطحين ودواء

بيروت - ينذر استمرار الاحتجاجات في لبنان والتي انطلقت قبل حوالي عشرة أيام بتوسع نطاق الأزمات لتصل إلى خطوط الدعم الأساسية والمتمثلة في الوقود والطحين والدواء.

وكانت الاحتجاجات قد بدأت في 17 أكتوبر الجاري، رفضًا لمشروع حكومي لزيادة الضرائب على المواطنين في موازنة 2020، بما فيها ضرائب على الاتصالات عبر التطبيقات، مثل واتس آب، قبل أن ترفع سقف مطالبها إلى استعادة الأموال المنهوبة، ومكافحة الفساد المستشري ومحاسبة المفسدين.

وكشفت وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية أمس أنّ مادتي البنزين والمازوت بدأتا بالنفاد تباعًا من محطات الوقود في محافظة عكار، حيث أقفلت بعض المحطات أبوابها أمام الزبائن.

وذكرت وسائل إعلام محلية أن مخزون المحروقات المتوفر حاليا، وفق التقديرات، لا يكفي لأكثر من أسبوعين، في حين أن احتياطي الطحين يكفي لحوالي 18 يوما.

وأكدت أن إحدى سلبيّات قطع الطرقات بدأت تظهر من خلال نفاد المواد الأساسيّة مثل الطحين والبنزين في بعض المناطق، كما هو حاصل في الضنيّة وطرابلس وصيدا.

ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، ولكن الأزمة بدأت تصل إلى الأدوية حيث إن بوادر مشكلة ظهرت أمس مع استمرار الاحتجاجات.

وأكد وزير الصحّة جميل جبق خلال مؤتمر صحافي عقده في مكتبه، عدم قدرة الأطقم الطبية والإداريّين على الوصول لأماكن عملهم، عدا عن وجود شحّ بالأدوية في الأسواق المحليّة.

وقال إنّه "تم تكسير سيارات تنقل دواء إلى المناطق، وإن الأدوية بحاجة إلى سيّارات خاصّة لنقلها".

وأوضح أن الوزارة فيها 50 مركزا للعناية الصحيّة بدأت تفقد الأدوية، الآن هناك نقص في مادّة المازوت في المستشفيات، و"أنا لا أستطيع كوزير صحّة إيجاد آليّة".

وذكر أنه منذ اليوم الأوّل حاولنا استنفار كل الأجهزة الطبيّة التي تعمل مع الوزارة، و"نحن نشغل مركز الكرنتينا الحكومي بموظفين مستعان بهم من وزارة الصحّة لتسليم الأدوية".

وأكد أن ذلك يأتي نظرا لعدم قدرة الموظفين الذين يعملون بشكل دائم الوصول إلى المركز بسبب إقفال الطرقات من جانب المحتجين.

وأضاف جبق خلال المؤتمر أنّ "الأمور إذا بقيت على هذا النحو، نحن ذاهبون إلى كارثة صحيّة اجتماعيّة".

وأشار إلى أنه يرفع الشكوى إلى كافة المعنيين في الدولة، لافتا إلى أن هناك ألفي مريض سرطان غير قادرين على استلام أدويتهم من مركز الكرنتينا نتيجة قطع الطرقات.

وإلى جانب ذلك، يتواصل ارتفاع أسعار بطاقات الهواتف المحمولة، وفق جمعية المستهلك، التي حذّرت، الاثنين الماضي، من تعميم انتشار ارتفاع الأسعار على بقيّة الخدمات.

وكانت جمعية مصارف لبنان قد قالت مطلع هذا الأسبوع إن البنوك ستبقى مغلقة الثلاثاء لليوم العاشر، لكنها أشارت إلى أن المصرف المركزي قام بتأمين السيولة اللازمة لسداد رواتب موظفي القطاع العام.

مخزون المحروقات لا يكفي لأكثر من أسبوعين في حين احتياطي الطحين يكفي لحوالي 18 يوما، وفق التقديرات

وقال حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة لوكالة رويترز الاثنين إن بلاده "بحاجة إلى حل سياسي للأزمة التي تعيشها البلاد خلال أيام من أجل استعادة الثقة والحيلولة دون انهيار اقتصادي في المستقبل".

وفي ظل إغلاق البنوك منذ تسعة أيام عمل، أكد سلامة أن ربط العملة المحلية بالدولار سَيُصان وأنه "لن تكون هناك قيود على حركة الأموال أو خفضا لقيمة الديون" عندما يعاد فتح البنوك.

وتابع "لا أقول إننا بصدد انهيار في غضون أيام. أقول إننا بحاجة إلى حل خلال أيام لاستعادة الثقة وتفادي حدوث انهيار في المستقبل".

وتحدث سلامة عقب مقابلة مع شبكة سي.أن.أن الأميركية نقلت عنه القول إن لبنان على بعد أيام من انهيار اقتصادي. وقال سلامة إن العنوان الذي نشرته الشبكة لم يعكس ما قاله.

وقال صندوق النقد الدولي اليوم إنه يُقيّم حزمة إصلاحات طارئة أعلنتها الحكومة اللبنانية الأسبوع الماضي لكنها لم تنجح في تهدئة الغضب الشعبي أو طمأنة المانحين الأجانب.

نقص المياه يفاقم متاعب صناعة الطاقة الإيرانية

الأزمة توقف 10 مشاريع في مجال البتروكيماويات والأسمدة والتكرير

أظهرت تقارير استقصائية أن نقص المياه نتيجة الجفاف، الذي ضرب إيران خلال السنوات الأخيرة، تسبب بشكل مباشر في تقويض صناعة الطاقة وخاصة البتروكيماويات، الأمر الذي أحبط خطط طهران لتحقيق عوائد من قطاع يمكن أن يتفادى العقوبات الأميركية.

لندن - فشلت إيران على مدى 10 سنوات في إكمال خطط بناء مصنع بتروكيماويات قرب مدينة فيروز أباد، رغم وفرة مقومات المشروع من الغاز والمواد الأولية. وكانت العقبة الكبرى ندرة المياه اللازمة لتبريد المصنع.

وأكد حامد رضا نجاد أحد مديري المشروع وجود أخطاء في "دراسات المشروع تتعلق بكمية المياه التي يحتاجها المصنع، والتي لا تستطيع المنطقة توفيرها".

ولا يعدّ مصير المصنع حالة فريدة، رغم امتلاك البلاد احتياطيات هائلة من النفط والغاز وحرصها على زيادة إنتاج قطاع المصب، التي يمكن أن تتفادى العقوبات الأميركية المفروضة على صناعة الطاقة.

وتواجه 10 مشاريع على الأقل في مجال البتروكيماويات والأسمدة والتكرير تتجاوز طاقتها الإنتاجية الإجمالية 5 ملايين طن سنويا، صعوبات شديدة أو تأجلت بسبب إمدادات المياه.

وجمعت رويترز قائمة المشروعات من تقارير منشورة في وسائل الإعلام الرسمية وتعليقات مباشرة من مديري المشروعات المؤجلة وتفاصيل نشرتها بعض الشركات وجميعها تؤكد أن نقص المياه يمثل مشكلة كبرى.

وقال رجل الأعمال الإيراني رضا بني مهد الذي يعمل في مشاريع تكرير إن "الكثير من هذه المشروعات اقترحها نواب يحاولون خلق وظائف في دوائرهم. لكنها تجاهلت الدراسات التقنية".

ويعد نقص المياه واحدا من التحديات العديدة التي تواجه طهران وهي تسعى لتفادي أثر العقوبات الأميركية من خلال زيادة طاقتها من المنتجات التي يصعب تتبع منشأها أكثر من الخام الإيراني.

وفي ظل العقوبات، انخفضت صادرات النفط الخام بنسبة 80 بالمئة وباتت الآن تدرّ حوالي 700 مليون دولار شهريا بناء على سعر البيع الإيراني المعتاد رغم أن طهران تبيع الخام بأسعار أقل.

وتبين حسابات رويترز أن طهران حافظت على مبيعات منتجات النفط عند حوالي 500 مليون دولار شهريا.

وتحتاج مصافي تكرير النفط وغيرها من مصانع المعالجة إلى المياه بغرض التبريد في الأساس. ويتطلب إنتاج غالون من البنزين بين 0.61 و0.71 غالون من المياه. لكن تحويل الموارد المحدودة بعيدا عن الزراعة لاستخدامات صناعية يحمل في طياته مخاطر سياسية.

وتسبب الجفاف وإمدادات المياه المتناقصة في إثارة القلاقل. فقد نظم مزارعون بالمنطقة الوسطى احتجاجات في عدة مدن خلال 2018 بسبب سوء إدارة المياه مع انخفاض معدل سقوط الأمطار بنسبة 25 بالمئة عن المتوسط المعتاد.

ويهدف مشروع فيروز أباد، الواقعة في منطقة داخلية جنوب البلاد، إلى إنتاج مليون طن من الإيثيلين سنويا.

وبناء على أرقام لمشروع مماثل في القدرة الإنتاجية سيحتاج المصنع أكثر من مليوني طن من المياه سنويا.

وتوقف المشروع بسبب خلاف بين الحكومة ومسؤولين محليين وأحد كبار رجال الدين حول نقل المصنع الذي تبلغ تكاليفه نصف مليار دولار إلى الساحل حيث يمكن استخدام مياه البحر بعد تحليتها. وكثيرا ما يؤدي هيكل مراكز القوى المتنافسة إلى صعوبة شديدة في عملية صنع القرار ويمكن أن يفضي إلى التغاضي عن العوامل التجارية والبيئية.

وقال كاوة مدني النائب السابق للرئيس الإيراني لشؤون البيئة "ثمة مشكلة في التنسيق بين الوزارات في ما يتعلق بخطط التنمية".

وأضاف الأستاذ الزائر لدى إمبيريال كوليدج في لندن إن "العقوبات دفعت الحكومة لتقديم الوظائف على المياه والبيئة".

وكان لتأخر مشروع فيروز أباد تداعياته إذ أدى إلى تعثر 4 مشاريع أخرى تهدف إلى استخدام إنتاج المصنع من الإيثيلين وهي مادة تدخل في صناعة راتنجات البوليستر والمنتجات اللاصقة. وكانت هذه المصانع ستؤثر بدورها على احتياطيات المياه الضئيلة في المنطقة.

الجفاف يعطل صناعة البتروكيماويات

وقال مدير آخر بالمشروع لرويترز، طالبا عدم الكشف عن هويته، "تأخر ليست كلمة منطقية. فنحن عمليا وبعد 12 عاما أمام مشروع فاشل".

وأوضح أن الموقع الساحلي المقترح للمشروع مجرد فضاء أرض مستوية ولم يتم بناء شيء فيها بعد.

ورغم التحديات فقد رفعت إيران قدرتها التكريرية وأعلنت في فبراير الماضي أنها أصبحت مكتفية ذاتيا من البنزين.

وتبلغ القدرة الإنتاجية لمصانع البتروكيماويات في إيران حوالي 65 مليون طن سنويا يتم تصدير نحو 22.5 مليون طن منها للخارج.

وتهدف الحكومة لزيادة الإنتاج إلى 91 مليون طن خلال عامين على أن يرتفع إلى 130 مليون طن بعد ذلك بثلاث سنوات.

وتبلغ القدرة التكريرية نحو 2.23 مليون برميل يوميا ما يجعل إيران تأتي بعد السعودية المتصدرة لهذا المجال إقليميا.

وفي تقرير صدر العام الماضي، كشفت شركة الضمان الاجتماعي للاستثمار التابعة للدولة والتي تملك استثمارات في 200 شركة تابعة واستثمارات كبرى في قطاع الطاقة عن مشاكل تواجه الصناعة بما في ذلك العقوبات و"الجفاف ونقص المياه لمصافي التكرير الداخلية" البعيدة عن السواحل. وقالت الشركة إن بعض المشروعات "ليست مجدية اقتصاديا لأنها بدأت بغرض خلق وظائف في مواقع غير مناسبة".

وفي شمال شرق إيران، واجهت شركة خراسان للبتروكيماويات صعوبات في بدء مصنع للأسمدة الزراعية يهدف لإنتاج 660 ألف طن من اليوريا باستخدام الغاز كمادة لقيم. وبعد خمس سنوات لا يزال المشروع متوقفا رغم توفير الدولة تمويل قيمته 700 مليون دولار.

كاوة مدني

العقوبات دفعت إيران لتقديم توفير الوظائف على المياه والبيئة

وتقول شركة تأمين للاستثمار البترولي والبتروكيماوي وهي من كبار المساهمين إن موارد المياه للمشروع لم تتوفر ولا تزال غير واضحة.

وتعد الزراعة مصدرا رئيسيا لفرص العمل في إيران وتستهلك حوالي 90 بالمئة من استخدامات البلاد من المياه مقابل 10 بالمئة للصناعة. غير أن أي طلب إضافي يفرض ضغوطا على احتياطيات إيران المتناقصة.

وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن إيران تستخدم 3.8 مليار متر مكعب من المياه سنويا أكثر مما يتم تعويضه، الأمر الذي يؤدي إلى تناقص سريع في الكميات المتاحة.